مدى إمكانية تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في جمهورية العراق ودورها في تمويل الموازنة الاتحادية

The extent to which the value added tax can be applied in the Republic of Iraq and its role in financing the federal budget

م. م. محمد جبار فشاخ

كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء

MOHAMMED JABBAR FASHAKH

Mohammed.jabar@uokerbala.edu.iq

الملخص

يهدف البحث إلى التعرف على أهمية الضرائب في تمويل الموازنة العامة للدولة وزيادة نسبة الضرائب ضمن إيرادات الموازنة العامة للدولة ومدى إمكانية تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في جمهورية العراق لما لها دور مهم في زيادة إيرادات الموازنة العامة الدولة, فضلاً عن المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في العراق ومحاولة تذليل العقبات التي تواجه تطبيقها حاليا, وتوصل البحث إلى أن للضرائب دور هام في تمويل الموازنة العامة للدولة ومنها الضريبة على القيمة المضافة إلى إن عدم إمكانية تطبيقها في الوقت الحالي إنما يعود لعدم توفر المستلزمات الضرورية لذلك بالرغم من إمكانية تطبيقه مستقبلاً.

:Abstract

The study concludes by recognizing the importance of taxes in financing the general budget of the state and increasing the proportion of taxes within the revenues of the general budget of the state and the extent to which the value added tax can be applied in the Republic of Iraq because it has an important role in increasing the state budget revenues. Added value in Iraq and try to overcome the obstacles facing their application now, The research found that taxation plays an important role in financing the state budget, including value added tax, because it is not possible to implement it

at the present time because of the lack of the necessary inputs to implement this system with the possibility of future regulation

المقدمة:

الضريبة هي أحد مصادر تمويل معظم الدول المتقدمة والنامية بحد سواء, إذا تعتمد غالبية الدول على الضرائب لتمويل الموازنة العامة للدولة, وهذا ما لا نجده في جمهورية العراق إذا تعتمد الموازنة العامة فيها على 87% تقريبا على الإيرادات النفطية, متجاهلة الإيرادات الأخرى ومن ضمنها الإيرادات الضريبة والتي تحتل المرتبة الأولى في معظم الدول غير النفطية, وهنا تكمن مشكلة البحث بمدى إمكانية تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في العراق, وما هو دورها في زيادة الإيرادات في الموازنة العامة الاتحادية للدولة, ويمكن صياغة فرضيات البحث بعدم وجود دور للضريبة على القيمة المضافة في زيادة مصادر التمويل, فضلاً عن عدم إمكانية تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في العراق.

المبحث الأول

المنهجية والابحاث السابقة

أولاً: منهجية البحث:

1- أهداف البحث: يهدف البحث إلى.

أ- التعرف على نظام الضريبة على القيمة المضافة.

ب- التعرف على مدى إمكانية تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في العراق.

ت- التعرف على مدى زيادة واردات الدولة خلال تطبيق الضريبة على القيمة المضافة.

2- أهمية البحث.

تنبع أهمية البحث من حيث إنه يتطرق إلى إمكانية الاعتماد على الضرائب وخاصة الضريبة على القيمة المضافة والذي يعد من المفاهيم الحديثة في العراق والذي لم يطبق فضلاً عن إنه يعد وسيلة لتمويل وزيادة الواردات في الموازنة العامة للدولة لما فيه من فائدة للفرد والمجتمع عن طريق تقديم خدمات أكثر, زيادة الرفاهية, تسيير الحياة الاقتصادية وتطبيق السياسات المالية للدولة.

3- مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

أ- مدى إمكانية تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في جمهورية العراق.

ب- ما هو دور الضريبة على القيمة المضافة في زيادة الإيرادات العامة للدولة.

4- فرضية البحث: ومن خلال التساؤلات اعلاه يمكن صياغة الفرضيات الآتية

أ- لا يوجد دور للضريبة في زيادة مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة.

ب- لا يمكن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في جمهورية العراق.

5- حدود البحث.

أ- الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية للبحث على عينة مختارة من الاساتذة والموظفين المهتمين في المحاسبة الضريبية في جامعة كربلاء وديوان الرقابة المالية وهيئة الضريبة في محافظة كربلاء.

ب- الحدود الزمانية : 2018 – 2019.

ثانياً: ابحاث السابقة:

1- "إمكانية فرض ضريبة القيمة المضافة في العراق" (الخرسان 2009).

هدف البحث إلى دراسة مدى امكانية فرض الضريبة على القيمة المضافة والتي تستغرق فترة طويلة, وقد توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات أهمها عدم وجود نظم محاسبية تجارية جيدة ومسك سجلات ودفاتر محاسبية لإقراض الضريبة.

2- "أهمية تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة ضمن استراتيجية الإصلاح الضريبي في العراق" (العنبكي 2014).

توصل البحث إلى إن الضريبة على القيمة المضافة هي إحدى صور الضريبة على جميع الأعمال سواء عند تحقق الدخل أو عند الاستهلاك وشراء السلع والخدمات وليس لها تأثير سلبي على قرارات الوحدات الاقتصادية تعد من الاستراتيجيات المهمة في الإصلاح الضريبي.

3- "ضريبة القيمة المضافة مفهومها وتنظيمها الفني- لبنان حالة دراسية" (الشافعي 2017)

توصل البحث إلى التعريف بالضريبة على القيمة المضافة وبيان آثارها المالية والاقتصادية والاجتماعية, كما بين نقاط القوة والضعف فيها, وتناول البحث الضريبة على القيمة المضافة في لبنان أنموذجاً لكونها تعتبر من الدول النامية التي ينتمي إليها العراق ويمكن الاستفادة من تجاربها عند تطبيق الضريبة المضافة.

4- "ضريبة القيمة المضافة وإمكانية تطبيقها في النظام الضريبي العراقي" (داؤد وعلي 2018).

توصل البحث إلى أن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة يسهم في تعويض النقص في الإيرادات الضريبية وزيادة تمويل الإيرادات وترشيد الانفاق الاستهلاكي وتوجيه زيادة الدخل نحو الادخار, وتقديم أنموذج مقترح لآلية تطبيق ضريبة القيمة المضافة في العراق.

ومن خلال عرض أهم الابحاث السابقة يلاحظ إنها تناولت جوانب متعددة لها علاقة بمتغيرات البحث ولكن دون ربطها بالموازنة العامة وهذا يشكل جوهر وفكرة البحث الذي يحدده الباحث.

المبحث الثاني

الضريبة على القيمة المضافة

أولاً: مفهوم الضريبة

الضريبة هي رسوم مالية تفرضها الدولة على الأعمال العامة والخاصة لتغطية نفقاتها وتقديم خدمات للأفراد والمجتمع, فقد عرفت الضريبة " هي رسوم نقدية يلتزم الفرد بتأديتها إلى الدولة وفقاً لقواعد وقوانين تشريعية بهدف تغطية النفقات العامة للدولة" (أبو جبارة, 1976).

وعرفت أيضاً بأنها فريضة نقدية تقتطعها الدولة, أو من ينوب عنها من الاشخاص أو الأفراد قسراً, وبصفة نهائية دون أن يقابلها نفع معين, وتستخدم في تغطية النفقات العامة والوفاء بالسياسات المالية العامة للدولة (عطية, 1989: 4).

كما عرفت الضريبة بأنها استقطاع نقدي يفرض من قبل السلطات العامة على الأشخاص وفقاً لمقدرتهم التكليفية بلا مقابل لتغطية النفقات العامة وتحقيق سياسات الدولة (الخطيب, 1992).

وعرفت أيضاً " فريضة تأخذها الدولة جبراً, من القطاع الخاص إلى القطاع العام وتفرض بشكل محدد وبلا مقابل لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة (Sommrefield etal, 1987).

يتضح من التعريفات أعلاه بأن الضريبة هي استقطاع نقدي تفرض على الاشخاص قسراً ويتم صرفها وإنفاقها على تقديم الخدمات للأفراد والمجتمع, إلا إننا نلاحظ بأن الدستور العراقي نص في المادة الثامنة والعشرون في أولاً بأن لا تفرض الضرائب والرسوم ولا تعدل ولا تجبى إلا بقانون وفي ثانياً من المادة ذاتها أعفى الدستور العراقي أصحاب الدخول المخفضة من الضرائب بما يكفل عدم المساس بالحد الادنى اللازم للمعيشة(الدستور العراقي2005).

ثانياً: القواعد الأساسية للضرائب:

هناك أربع قواعد أساسية للضرائب يجب مراعاتها والالتزام بها عند فرض الضريبة أو وضع تشريع ضريبي, على ضوئها يمكن المقارنة بين الأنواع المختلفة من الضرائب كما ذكرها آدم سميث في كتابه الطبيعة والاسباب من ثروة الأمم (أسامة, 2015: 23).

1. المساواة Equality : وتعني أن يساهم كل المواطنين في النفقات الحكومية حسب مقدراتهم, وتشمل دخولهم التي يحصلون عليها تحت حماية الدولة ويتحقق مبدأ العدالة في تطبيق نظام الضريبة نسبياً.
2. اليقين Certainty: يعني أن كل فرد يدفع الضريبة يجب أن يكون متيقناً ومن الضريبة التي يدفعها سلفاً وبتشريع واضح تجبى على أساسه.
3. الملائمة Convenience: يجب أن تنظم بحيث تلاءم المواطن عند دفعها من ناحية موعد الجباية والطريقة.
4. الاقتصاد Economy: أن تكون تكاليف جباية الضريبة قليلة بحيث لا تكون حصيلة الضريبة الصافية ضئيلة للحد الذي يجعل منها عديمة الفائدة, أي ان تكون نفقات الجباية مقارنة بنسبة الضريبة المحصلة قليلة جداً.

ثالثاً: دور الضريبة في تمويل الموازنة العامة للدولة.

تمثل الضرائب نسبة عالية في موازنة غالبية الدول والتي تعتمد اعتماد مباشر في موازناتها على الإيرادات الضريبية وهي غالباً ما تكون من الدول الغير نفطية, إذا تشكل الإيرادات الضريبية نسبة عالية من إيرادات الدولة وقد تصل هذه النسبة إلى أكثر من 50% من إيراداتها في بعض الدول.

أما في العراق نلاحظ بأن الدولة لم تعول على هذه الإيرادات إذا تشكل نسبة 5% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة كما ورد في قانون الموازنة العامة للدولة لسنة 2018 وحسابها الختامي, إذ يركز العراق على الإيرادات النفطية بنسبة تقارب 90% من إيرادات الموازنة العامة للدولة, لذا نلاحظ بأن العراق لم يركز على الضرائب ولم يسعى جاهداً لتطوير النظم الضريبية ومواكبة العالم في تطبيق النظم الحديثة ومنها نظام الضريبة على القيمة المضافة.

رابعاً: الضريبة على القيمة المضافة.

تعرف الضريبة على القيمة المضافة بأنها ضريبة غير مباشرة تفرض على بيع السلع والخدمات كافة سواء إن كانت مصنعة أو مستورة في كل مرحلة من مراحل التداول ويتحملها المستهلك النهائي (الهاجري: 2015: 5).

ضريبة على السلع والخدمات تحصل على مراحل, والمستهلك النهائي هو الذي يتحمل العبء الكامل في نهاية الأمر(القدي, 2011: 129).

ضريبة تفرض على الزيادة في قيمة السلع الخدمات في كل مرحلة من مراحل إنتاجها, وتداولها, وهي ضريبة تفرض على الاستهلاك يتم جبايتها في كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية وتضاف قيمة الضريبة على الأموال التي يدفعها المستهلك من أجل الحصول على السلع والخدمات(الخرسان, 2010: 3).

خامساً: خصائص الضريبة على القيمة المضافة:

تتسم الضريبة على القيمة المضافة بعدة خصائص منها(عثمان, العشماوي,2006: 371).

1. ضريبة غير مباشرة تسري على السلع والخدمات بصفة عامة إلا ما استثنى منها بقانون.
2. تسمح للمكلفين بخصم الضريبة المدفوعة على مدخولاتهم (تمنع الازدواج الضريبي).
3. ضريبة قيمة أو نوعية بشكل نسبة مئوية وبعض الأحيان تكون مبلغ ثابت.
4. تسري على جميع السلع والخدمات سواء أكانت محلية أو مستوردة.
5. إنها دورية التحصيل وفي مواعيد ثابتة.

سادساً: أهداف الضريبة على القيمة المضافة:

تحقق الضريبة على القيمة الضافة جملة من الأهداف ومنها(صالح, 2014: 27).

1. الهدف المالي لسد النقص الحاصل في إيرادات الدولة ولتغطية الإنفاق العام للدولة.
2. الهدف الاقتصادي بتحقيق التوازن بين الصادرات والواردات وحماية المنتجات الوطنية.
3. تحقيق العدالة الاجتماعية ومن خلال توزيع العبء الضريبي .
4. الهدف الاجتماعي ومن خلال زيادة سعر الضريبة على الدخل والثروة وإعفاء السلع والخدمات الضرورية للمجتمع.

ومن خلال ما تقدم أعلاه يمكن تلخيص الضريبة على القيمة المضافة بأنها ضريبة على الاستهلاك للسلع والخدمات وتفرض داخل أراضي الدولة للمنتجات المحلية والمستوردة وتزداد هذه الضريبة كلما زاد معدل دوران

السلع والخدمات في كل مرحلة ومن مراحلها لغاية وصولها للمستهلك الأخير, مما يؤدي في تحقيق وفرة مالية وزيادة موارد الدولة لتمويل موازناتها وزيادة الانفاق العام وتقديم خدمات للمجتمع.

ولتبان الضريبة على القيمة المضافة نورد المثال التوضيحي الآتي:

بفرض أن المزارع (أحمد) أنتج قمحاً, وقام بشراء تجهيزات زراعية بقيمة (50 الف دينار), ثم باع إنتاجه إلى مطحنة الهناء بمبلغ (80 الف دينار), والتي هي بدورها قام بتحويل القمح إلى طحين وتم بيعه إلى مصنع النور للصناعة الغذائية بمبلغ (100 الف) وتم تحويله إلى معكرونة, والتي باعته إلى تاجر الجملة خالد بمبلغ (140 الف دينار), والذي تم بيعه إلى محل التجزئة محمود بملغ (160 الف دينار), حيث تم تصريف البضاعة بالمفرد إلى المستهلكين بمبلغ إجمالي (200 الف دينار) ومن خلال الجدول الآتي يمكن توضيح القيمة المضافة.

جدول (1)

البيان	قيمة المبيعات	قيمة المصروفات	القيمة المضافة الاجمالية
المزارع (أحمد)	80,000	50,000	30,000
مطحنة الهناء	100,000	80,000	20,000
مصنع النور	140,000	100,000	20,000
تاجر جملة خالد	160,000	140,000	20,000
محل تجزئة محمود	200,000	160,000	40,000

من اعداد الباحث

يتضح من الجدول أعلاه القيمة المضافة بكل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة وعلى افتراض بأنه نسبة الضريبة هي ثابتة (10%) بكل مرحلة من مراحل انتاج السلعة اعلاه نوضح قيمة الضريبة على القيمة المضافة بكل مرحلة.

جدول (2)

المكلف بالضريبة	قيمة الانتاج قبل الضريبة	مبلغ الضريبة 10%	سعر البيع بعد الضريبة	مبلغ الضريبة المحتسبة سابقاً	الضريبة على القيمة المضافة
المزارع (أحمد)	80,000	8,000	88,000	0	8,000
مطحنة الهناء	100,000	10,000	110,000	8,000	2,000
مصنع النور	140,000	14,000	154,000	10,000	4,000
تاجر جملة خالد	160,000	16,000	176,000	14,000	2,000
محل تجزئة محمود	200,000	20,000	220,000	16,000	4,000

من إعداد الباحث

المبحث الثالث

الجانب التطبيقي

التحليل الإحصائي

يهدف هذا المبحث إلى قياس تأثير المتغيرات المستقلة ﴿ **الضريبة على القيمة المضافة** ﴾ في المتغير التابع ﴿ **تمويل الموازنة العامة للدولة** ﴾، وذلك بالاعتماد على اختبار ﴿ Cronbach's Alpha ﴾ لمعرفة ثبات وتحكيم الاستبانة المعدة للفرضية الرئيسة واختبار ﴿Sample –K–S﴾ لمعرفة هل أن العينة موزعة طبيعياً، واختبار ﴿ One–Sample Test ﴾ واختبار الانحدار﴿ REGRESSION ANALYSIS ﴾ لأثبات الفرضيات ولتحديد مستوى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع, فضلاً عن استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل سؤال ودرجة قبوله وفق مقياس ليكرت الخماسي.

ولتحقيق هذا الهدف فقد أعد الباحث استبانة مخصصة لأثبات فرضيات البحث وقد وزعت على عدد من المختصين في مجال الضرائب والمحاسبة الحكومية سواء كانوا من الأكاديميين أو المهنيين العاملين في هذا المجال, إذ وزعت 30 استبانة على عينة متكونة من مجموعة من الاساتذة في جامعة كربلاء بالإضافة إلى محاسبين في الجامعة وديوان الرقابة المالية والهيئة العامة للضرائب فرع كربلاء وتم تحليلها بواسطة برنامج التحليل الاحصائي Spss :

أولاً : اختبار التوزيع الطبيعي (Sample –K–S)

ـ البيانات موزعة بشكل طبيعي : H0

ـ البيانات موزعة بشكل غير طبيعي:H1

جدول (3)اختبار توزيع العينة بشكل طبيعي

		الضريبة المضافة	تمويل موازنة
N		30	30
Normal Parameters[a,b]	Mean	2.6267	2.9487
	Std. Deviation	.59128	.35758
Asymp. Sig. (2–tailed)		.635	.450

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي Spss

من خلال الجدول اعلاه المتضمن اختبار(Sample –K–S) لمعرفة هل ان العينة موزعة طبيعياً يتضح لنا:

- المحور الاول الضريبة على القيمة المضافة ذي مستوى الدلالة Sig هو 0.635 هو اكبر من 0.05 وهذا دليل على قبول الفرضية الصفرية H0 وان العينة موزعة طبيعياً.
- المحور الثاني تمويل الموازنة العامة ان مستوى الدلالة Sig هو 0.450 هو اكبر من 0.05 وهذا دليل على قبول الفرضية الصفرية H0 وان العينة موزعة طبيعياً.

ثانياً: اختبار الفا كرونباخ Cronbach's Alpha.

جدول (4)

الفا كرونباخ Reliability Statistics	
N of Items	Cronbach's Alpha
20	.836

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي Spss

يتضح من الجدول أعلاه أن معامل ألفا كرونباخ عالٍ جداً بلغ (0.836)، مما يدل على القدرة العالية لأداة الدراسة على قياس ما صُممت لأجله وفي حال إعادة هذه الدراسة على العينة نفسها في أوقات مختلفة، (ولا يقصد بذلك أنَّ النتائج سوف تكون في حالة تطابق تام 100%)، ولكن من الممكن أن تكون قريبة الى النتائج السابقة وسوف تعطي نتائج متقاربة بنسبة 83.6%

ثالثاً: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة قبوله وفق مقياس ليكرت الخماسي

- المتوسط الحسابي: (Mean)، وذلك لمعرفة مدى بعد أو قرب استجابات أفراد الدراسة كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الرئيسة عن المتوسط الحسابي الافتراضي والذي هو(3) وفق مقياس ليكرت الخماسي.
- الانحراف المعياري: (Standard Deviation)، للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس(إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيحاً فأعلى فيعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها).

- درجة القبول وفق مقياس ليكرت الخماسي: يتم مقارنة المتوسط الحسابي مع مدى الفئات لمقياس ليكرت الخماسي, كما موضح في الجدول أدناه.

جدول (5) تصنيف ليكرت الخماسي

الدرجة	1	2	3	4	5
التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المدى	1_1.79	1.80_2.59	2.60_3.39	3.40_4.19	4.20_5

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي Spss

وسيعرض البحث تحليل لفقرات ومحاور الاستبانة كما مبين في أناه:

المتغيرات الديمغرافية:

جدول (6) الخصائص الديمغرافية لعينة البحث

الجنس		
ذكر	24	%80
انثى	6	%20
العمر		
اقل من 25 سنة	3	%10
25-30سنة	6	%20
30-35سنة	3	%10
اكثر من 35 سنة	20	%60
المؤهل العلمي		
دبلوم	3	%10
بكالوريوس	15	%50
ماجستير	6	%20
دكتوراه	6	%20
المهنة		
استاذ جامعي	12	%40
مهني	18	%60
الخبرة		

5-1 سنة	3	%10
10-5 سنة	6	%20
15-10 سنة	12	%40
اكثر من 15 سنة	9	%30

الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول اعلاه الخاص بالخصائص الديمغرافية لعينة البحث, حيث اظهرت النتائج بأنه العينة كانت مثالية من حيث الاختيار ويعتقد الباحث بأنهم قادرين عن تشكيل صورة واضحة للإجابة على مفردات واسئلة الاستبانة المعدة لموضوع البحث.

المحور الأول

(تمويل الموازنة العامة)

جدول (7) المتوسط الحسابي ودرجة القبول للمحور الأول

	تمويل الموازنة العامة		The Scale					Mean	Std. Deviation	درجة القبول
			1 غير موافق	2 غير موافق	3 محايد	4 موافق	5 موافق بشدة			
1	تعد الضرائب أحد مصادر تمويل موازنة العامة للدولة.	التكرار	1	1	6	18	4	2.23	.774	غير موافق
		النسبة	3.3%	3.3%	20%	%60	13.3%			
2	تولي الدولة أهمية كبيرة للإيرادات الضريبية لتمويل الموازنة.	التكرار	2	2	6	10	10	2.20	.923	غير موافق
		النسبة	6.6%	6.6%	20%	33%	33%			
3	زيادة اهتمام الدولة في الايرادات الضريبية يعد بديل للإيرادات النفطية.	التكرار	10	8	9	2	1	3.80	.887	موافق
		النسبة	33%	26%	30%	6.6%	3.3%			
4	اعتماد الدولة على الايرادات النفطية فقط يعرضها لمخاطر كبيرة	التكرار	7	15	5	3	0	3.87	.774	موافق
		النسبة	23%	50%	16%	10%	0%			
5	زيادة الضرائب يزيد من مصادر تمويل الموازنة وزيادة الخدمات للمجتمع.	التكرار	11	10	6	2	1	3.93	.922	موافق
		النسبة	36%	33%	20%	6.6%	3.3%			

6	تشكل الايرادات الضريبية نسبة مقبولة من ايرادات الدولة .	التكرار	1	2	10	15	2	2.50	.907	غير موافق
		النسبة	3%	6.6	33%	50%	6.6%			
7	يشعر الافراد بعدم الرضا عن الضرائب المدفوعة مقارنة بالخدمات المقدمة .	التكرار	10	9	8	1	2	3.80	.770	موافق
		النسبة	33%	30%	26.7	3.3%	6.6%			
8	زيادة الضرائب المضافة على الافراد لتمويل الموازنة يولد حالة عدم الرضا	التكرار	10	12	6	1	1	3.97	.858	موافق
		النسبة	33%	40%	20%	3.3%	3.3%			
9	تطبيق الضريبة على القيمة المضافة يؤدي إلى زيادة إيرادات الموازنة	التكرار	12	10	6	1	1	4.03	.765	موافق
		النسبة	40%	33%	20%	3.3%	3.3%			
10	تؤيد تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في الدولة	التكرار	7	12	4	7	0	3.63	.606	موافق
		النسبة	23%	40%	13%	23%	0%			
	المتوسط الحسابي العام							3,40	0.357	موافق

يتضح من الجدول أعلاه أن الفقرات 1 و2 و6 كانت ضمن درجة قبول (غير موافق) حسب آراء عينة البحث, أي أن الضرائب لا تشكل نسبة مقبولة في تمويل الموازنة العامة للدولة وعدم إيلاء الدولة أهمية كبيرة لهذه الإيرادات في تمويل موازنتها, بينما كانت الفقرات 3 و 4 و5 ضمن درجة قبول (موافق) وهذا دليل على ضرورة الاهتمام بالإيرادات الضريبية لزيادة مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة وتقليل المخاطر التي تتعرض لها الموازنة من خلال اعتمادها على الإيرادات النفطية, بينما كانت الفقرات و7 و8 ضمن درجة قبول (موافق) والتي تدل على عدم رضا الأفراد وامتعاضهم عن تمويل الموازنة من الضرائب بالإضافة بالشعور بالاستياء من الخدمات المقدمة من قبل الدولة نضير المبالغ المدفوعة من قبلهم للضرائب, كانت الفقرات و9 و10 ضمن درجة قبول (موافق) وهذا دليل على تأييد افراد العينة على أن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة يؤدي إلى زيادة مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة, أما المتوسط الحسابي العام لمحور دور الضرائب في تمويل الموازنة كان ضمن درجة قبول (موافق) وفق مقياس ليكرت الخماسي وبمتوسط حسابي (3.40), وهذا دليل على أن هذا البعد إيجابي من وجهة نظر أفراد العينة.

المحور الثاني

(تطبيق الضريبة على القيمة المضافة)

جدول (8) المتوسط الحسابي ودرجة القبول للمحور الثاني

	تطبيق ضريبة القيمة المضافة		The Scale					Mean	Std. Deviation	درجة القبول
			1 غير موافق	2 غير موافق	3 محايد	4 موافق	5 موافق بشدة			
1	يوجد هيكل تنظيمي جيد في دائرة الضريبة لتطبيق الضريبة المضافة	التكرار	1	5	4	13	7	2.33	.774	غير موافق
		النسبة	3.3%	16.7	13%	43%	23%			
2	تتسم القوانين والأنظمة الضريبية بالكفاءة والفاعلية والمرونة	التكرار	2	3	6	14	5	2.43	.923	غير موافق
		النسبة	6.6%	10%	20%	47%	16.7%			
3	تتوفر كوادر متخصصة في دائرة الضريبة لتطبيق الضريبة المضافة	التكرار	4	5	5	10	6	2.70	.887	محايد
		النسبة	13%	16.7	16%	33%	20%			
4	توجد كفاءة وأنظمة محاسبية لدى الجهاز لتطبيق الضريبة المضافة	التكرار	2	3	3	15	7	2.27	.774	غير موافق
		النسبة	6.7%	10%	10%	50%	23%			
5	يتم تدريب وتطوير وتأهيل الجهاز الضريبي باستمرارية	التكرار	6	6	12	4	2	3.33	.922	محايد
		النسبة	20%	20%	40%	13%	6.7%			
6	يتوفر إلمام لدى الجهاز الضريبي عن تطبيق واحتساب الضريبة المضافة	التكرار	0	7	7	13	3	2.60	.907	محايد
		النسبة	0%	23%	23.3	43%	10%			
7	توجد تعليمات وانظمة وقوانين كافية عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة	التكرار	2	2	8	10	8	2.33	.770	غير موافق
		النسبة	6.6%	6.6%	26.7	33%	27%			
8	تتوفر الوسائل والمعدات والحواسيب اللازمة لتطبيق الضريبة المضافة	التكرار	0	6	10	10	4	2.60	.858	محايد
		النسبة	0	20%	33%	33%	13%			
9	توجد طرق ووسائل وأساليب حديثة لتحصيل الضريبة المضافة	التكرار	1	3	5	14	7	2.23	.765	غير موافق
		النسبة	3%	10%	16%	47%	23%			
10	تتوفر البنى التحتية اللازمة ووسائل الاتصال لتطبيق الضريبة المضافة	التكرار	0	3	7	14	6	2.33	.606	غير موافق
		النسبة	0%	10%	23%	47%	20%			
	المتوسط الحسابي العام							2.51	0.357	غير موافق

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع الفقرات كانت ضمن درجة قبول (غير موافق) و (محايد) حسب آراء عينة البحث, أي أن القوانين والتعليمات الضريبية غير كافية ولا تتسم بالكفاءة والفاعلية والمرونة لتطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة, فضلا عن عدم وجود هيكل تنظيمي كفوء في الهيئات الضريبية وعدم توفر الوسائل والمعدات والانظمة المحاسبية ووسائل الاتصال والبنى التحتية لتطبيق هذا النظام في الوقت الحالي, أما المتوسط الحسابي العام لمحور تطبيق الضريبة على القيمة المضافة كان ضمن درجة قبول (غيرموافق) وفق مقياس ليكرت الخماسي وبمتوسط حسابي (2.51), وهذا دليل على أن هذا البعد سلبي من وجهة نظر أفراد العينة.

لذا من خلال تحليل فقرات المحاور الخاصة بموضوع البحث يتضح أن المحور الأول الضرائب تساعد تمويل الموازنة العامة إيجابي من وجهة نظر أفراد العينة وهذا دليل على وجود دور للضرائب في تمويل مصادر الموازنة العامة للدولة, بينما كان محور تطبيق الضريبة على القيمة المضافة سلبي وعدم امكانية تطبيق هذا النظام في الوقت الحالي.

رابعاً: اختبار : ONE SAMPLE TEST

استخدم الباحث اختبار **One-Sample Test** لإيجاد قيمة T المحسوبة ومقارنتها بقيمة T الجدولية والتي هي (1,96) عند مستوى دلالة (0,05) عند درجة حرية 29 لكون العينة المبحوثة كانت 30 مستبان.

جدول (9)

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
تمويل الموازنة	9.049	29	.000	-.80000-	-.9808-	-.6192-
تطبيق الضريبة المضافة	-3.458	29	.002	-.37333-	-.5941-	-.1525-

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي Spss

نستنتج من الجدول اعلاه ان T المحسوبة للمحور الأول (تمويل الموازنة) هي (9,049) وهي أكبر من قيمة ال (T) الجدولية (1.96) عند درجة حرية (29) مما يدل على أن هذا المحور إيجابي وهناك موافقة نوعا ما على عباراته من قبل افراد العينة، وان مستوى الدلالة sig (0.00) وهي اصغر من (0.05) مما يدل على ان افراد العينة قادرة على تشكيل رؤية واضحة تجاه هذا المحور.

نستنتج من الجدول اعلاه ان T المحسوبة للمحور الثاني (تطبيق الضريبة على القيمة المضافة) هي (3,458-) وهي اصغر من قيمة ال (T) الجدولية (1.96) عند درجة حرية (29) مما يدل على أن المحور الثاني سلبي وهناك عدم موافقة نوعا ما على عباراته من قبل افراد العينة، وان مستوى الدلالة sig (0.02) وهي اصغر من (0.05) مما يدل على ان افراد العينة قادرة على تشكيل رؤية واضحة تجاه هذا المحور.

نستنتج مما تقدم أعلاه وجود دور للضرائب في زيادة مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة, وأيضاً إلى استحالة تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في الوقت الحالي.

خامساً: اختبار : Regression

جدول (10)

الانحدار **Regression**

المحول الأول	DF	Sig	T المحسوبة	T الجدولية	R^2	R
دور الضرائب في تمويل الموازنة	29	0.000	2.340	1.69	0.102	0.334

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي Spss

يتضح من الجدول اعلاه الخاص باختبار Regression والخاص بالمحور الاول دور الضرائب في زيادة مصادر تميل الموازنة وكانت نتيجة T المحسوبة هي (2.340) وهي أكبر من 2 عند درجة حرية 29 وعند مستوى دلالة (0.000) وهي اصغر من (0.05) وبهذا تقبل فرضية البحث اي (**توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الضريبة على القيمة المضافة وزيادة مصادر تمويل الموازنة العامة)** .

ونلاحظ مستوى (R) قد بلغت قيمتها (0.334) والتي تدل على وجود علاقة ارتباط متوسطة بين (الضريبة) و (الموازنة العامة)، وكان مقدار اثر (الضريبة) (R^2) قد بلغت (0.102) أي ان نسبة 10.2 % من التغيرات التي تؤثر على المتغير (إيرادات الموازنة العامة) كانت بسبب محور الضريبة.

جدول (11)

Regression الانحدار

المحور الثاني	DF	Sig	T المحسوبة	T الجدولية	R^2	R
تطبيق الضريبة على القيمة المضافة	29	0.011	1.29	1.69	0.010	0.058

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي Spss

يتضح من الجدول اعلاه الخاص باختبار Regression والخاص بالمحور الثاني تطبيق الضريبة على القيمة المضافة وكانت نتيجة T المحسوبة هي (1.29) وهي أصغر من 2 عند درجة حرية 29 وعند مستوى دلالة (0.011) وهي اصغر من (0.05) وبهذا ترفض فرضية البحث اي **(لا توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية أي لا يمكن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في الدولة)** .

ونلاحظ مستوى (R) قد بلغت قيمتها (0.058) والتي تدل على عدم وجود علاقة ارتباط لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة حالياً، وكان مقدار اثر (لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة) (R^2) قد بلغت (0.010) أي ان نسبة 01% إمكانية تطبيقها في الوقت الحالي.

الاستنتاجات:

توصل البحث إلى عدة استنتاجات ومنها:

1. الضرائب ومنها الضريبة على القيمة المضافة تؤدي إلى زيادة مصادر تمويل الموازنة.
2. عدم إمكانية تطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة في الوقت الحالي.
3. عدم إيلاء الحكومة أهمية كبيرة للضرائب التي تعد أهم مصادر الموازنة العامة للدولة.
4. اعتماد الدولة على الإيرادات النفطية بدرجة كبيرة يؤدي إلى زيادة تعرضها للمخاطر.

5. عدم توعية الافراد بأهمية الضرائب في تمويل الموازنة وزيادة الخدمات المقدمة من قبلها.

6. تأييد افراد العينة بتطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة.

7. عدم وجود هيكل تنظيمي جيد وقلة الكوادر المتخصصة في الجهات الضريبية لتطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة.

8. عدم ملائمة القوانين والتعليمات والإجراءات الضريبية لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة.

9. عدم وجود تدريب وتأهيل مستمر للكوادر الضريبية وتهيئتها لتطبيق الضريبة المضافة.

10. عدم توفر الوسائل والمعدات والأنظمة المحاسبية والأجهزة وبنى تحية ووسائل الاتصال لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة.

التوصيات:

ومن خلال الاستنتاجات أعلاه يوصي الباحث بالآتي:

1. ضرورة اهتمام الدولة بصورة عامة بالضرائب وخاصة بالضرائب على القيمة المضافة لكونها إحدى مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة.

2. ضرورة الشروع بتطبيق الضريبة على القيمة المضافة لما لها دور مهم في زيادة إيرادات الدولة

3. ضرورة تنويع مصادر تمويل الموازنة وعدم الاعتماد على الإيرادات النفطية لما لها من مخاطر كبيرة وبسبب عدم استقرار اسعار النفط وتذبذبها.

4. توعية الافراد والمجتمع بأهمية الضرائب ودوها في تقديم الخدمات والرفاهية والعيش الكريم من خلال البرامج التوعوية والندوات والاعلانات وغيرها.

5. ضرورة رفد الجهاز الضريبي بالكوادر المتخصصة بتطبيق الضريبة على القيمة المضافة بالإضافة إلى التدريب والتأهيل المستمر للكوادر السابقة لما يتطلبه تطبيق هذا النظام.

6. ضرورة ملائمة القوانين والانظمة والتعليمات والإجراءات الضريبية تعديلها بما يتماشى مع أنظمة تطبيق الضريبة على القيمة المضافة.

7. توفر الوسائل والمعدات والأنظمة المحاسبية والأجهزة ووسائل الاتصال الضرورية والبنى التحية وفي المنافذ الحدودية والاسواق المحلية ومراقبة حركة البضائع ومبيعاتها لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة.

المصادر:

1. أبو جبارة, هاني(1976) ضريبة الدخل في الأردن, أهدافها وإنجازاتها, الطبعة الأولى, عمان, الأردن, مطابع الجمعية العلمية الملكية.
2. أسامة, تنقال (2016) أثر ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلي الاجمالي في السودان, رسالة ماجستير, جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا, كلية الدراسات العليا, الخرطوم, السودان.
3. الحرسان, محمد حلو داود (2010), إمكانية فرض ضريبة القيمة المضافة في العراق, مجلة التقني, المجلد الثالث والعشرون, العدد/6.
4. الخطيب, خالد (1992) الضريبة على الدخل- أصول محاسبتها في الأردن, عمان, دار الحامد للطباعة.
5. الدستور العراقي 2005 المنشور في الوقائع العراقية ذي العدد 4012 لسنة 2005.
6. صالح, عبدالقادر محمد (2014) " الضرائب" شركة مطابع السودان للعملة المحدودة, الخرطوم, السودان.
7. عثمان, سعيد عبدالعزيز, العشماوي, شكري رجب (2006) " النظم الضريبية – مدخل تحليلي تطبيقي " مكتبة ومطبعة الإشعاع الفتية, الاسكندرية مصر.
8. عطية, عبدالحليم صقر (1989) الازدواج الضريبي في التشريع الإسلامي والتشريع المعاصر, مصر, دار النهضة العربية.
9. القدي, عبدالمجيد, دراسات في علم الضرائب, دار جرير للنشر والتوزيع, بيروت لبنان 2011.
10. الهاجري, دانة, عبدالكريم, معصومة(2015) " أثر ضريبة القيمة المضافة على اتفاقيات التجارة الحرة, قسم الدراسات والبحوث الدولية, وزارة المالية الكويتية, الكويت.
11. Sommrefield, R & others , **An Introduction to Taxation** , 5th Edition , Horcort ,Javanovich Inc, New York , 1978

العراق/كربلاء

جامعة كربلاء المقدسة

كلية الإدارة الاقتصاد

قسم المحاسبة

استمارة الاستبانة

الأستاذ الفاضل، الأستاذة الفاضلة ....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ....

نضع بين أيديكم هذه الاستبانة المعدة لأغراض البحث العلمي ، والذي يسعى لدراسة ((**مدى امكانية تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في العراق ودورها في تمويل الموازنة الاتحادية**))، وتملؤنا الثقة بموضوعية إجاباتكم حول جميع الفقرات والتي ستسهم في سلامة التحليل ودقة النتائج المستخرجة.

لذا يرجى:

1. أن تكون الإجابة على أساس الواقع الموجود فعلاً وليس على أساس ما ترونه مناسباً.
2. الإجابة بوضع علامة (√) أمام اختيار واحد فقط لكل سؤال.
3. الإجابة على جميع الأسئلة.

شاكرينً تعاونكم معنا ... مع فائق التقدير والاحترام.

الباحث

م.م. محمد جبار الغزي

المتغيرات الديموغرافية:

1. الجنس:

ذكـــــر	◯	أنـــــثى	◯

2. العمر:

اقل من 25 سنة	◯	من 25 إلى 30	◯	من 31 إلى 35	◯	أكثر من 35 سنة	◯

3. المؤهل العلمي:

دبلوم	◯	بكالوريوس	◯	ماجستير	◯	دكتوراه	◯

4. المهنة:

استاذ جامعي	◯	مهني	◯

5. سنوات الخدمة:

1 – 5 سنة	◯	5–10 سنة	◯	10–15 سنة	◯	15 سنة فأكثر	◯

المحور الأول: تمويل الموازنة العامة

ت	تمويل الموازنة العامة	درجة القبول				
		5	4	3	2	1
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تعد الضرائب أحد مصادر تمويل موازنة العامة للدولة.					
2	تولي الدولة أهمية كبيرة للإيرادات الضريبية لتمويل الموازنة.					
3	زيادة اهتمام الدولة في الايرادات الضريبية يعد بديل للإيرادات النفطية.					
4	اعتماد الدولة على الايرادات النفطية فقط يعرضها لمخاطر كبيرة					
5	زيادة الضرائب يزيد من مصادر تمويل الموازنة وزيادة الخدمات للمجتمع.					
6	تشكل الايرادات الضريبية نسبة مقبولة من ايرادات الدولة.					
7	يشعر الافراد بعدم الرضا عن الضرائب المدفوعة مقارنة بالخدمات المقدمة .					
8	زيادة الضرائب المضافة على الافراد لتمويل الموازنة يولد حالة عدم الرضا					
9	تطبيق الضريبة على القيمة المضافة يؤدي إلى زيادة إيرادات الموازنة					
10	تؤيد تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في الدولة					

المحور الثاني: تطبيق ضريبة القيمة المضافة

ت	تطبيق ضريبة القيمة المضافة	درجة القبول				
		5	4	3	2	1
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يوجد هيكل تنظيمي جيد في دائرة الضريبة لتطبيق الضريبة المضافة					
2	تتسم القوانين والأنظمة الضريبية بالكفاءة والفاعلية والمرونة					
3	تتوفر كوادر متخصصة في دائرة الضريبة لتطبيق الضريبة المضافة					
4	توجد كفاءة وأنظمة محاسبية لدى الجهاز لتطبيق الضريبة المضافة					
5	يتم تدريب وتطوير وتأهيل الجهاز الضريبي باستمرارية					
6	يتوفر إلمام لدى الجهاز الضريبي عن تطبيق واحتساب الضريبة المضافة					
7	توجد تعليمات وانظمة وقوانين كافية عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة					
8	تتوفر الوسائل والمعدات والحواسيب اللازمة لتطبيق الضريبة المضافة					
9	توجد طرق ووسائل وأساليب حديثة لتحصيل الضريبة المضافة					
10	تتوفر البنى التحتية اللازمة ووسائل الاتصال لتطبيق الضريبة المضافة					